الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

مذكرة بشأن
الأوضاع الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة
٢٠٠٦

فبراير ٢٠٠٧

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٦ انتعاشا ملحوظا، حيث حقق معدلات نمو مرتفعة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سياسة الدولة في مجال التنوع الاقتصادي وبما يجعل اقتصاد الدولة أكثر توازنا وإستقرارا.

و أتاح الوضع الذي ساد أسواق النفط خلال عام ٢٠٠٦ ظروفا مواتيه لتطور اقتصاد الدولة والاستمرار في تطور قطاعاته وتعزيز قوته وحفظ استقراره والتوسع في استثماراته لتشمل تطوير البنية التحتيه ومشاريع توسعية في قطاعي الصناعة والهيدروكربونات وقطاع العقارات.

لقد حقق الاقتصاد الوطني نموا ملحوظا عام ٢٠٠٦ بلغ ٢٣،٤ % بالأسعار الجارية و٨،٩ % بالأسعار الثابته ،وساهمت العديد من العوامل الايجابية في تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٢١،٥ % كما كان عليه متوسط سعره عام ٢٠٠٥ (٥٣،٥ دولار للبرميل) في مقدمة العوامل التي ساهمت في نمو القطاعات الاقتصادية، خصوصا وأن ارتفاع عوائد النفط أدى إلى زيادة الإنفاق والذي تبلور في العديد من التوجهات والمشروعات الجديدة التي أعلن عنها وبالأخص على مستوى الحكومات المحلية .

لقد أرتفع الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للدولة عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٥٩٩ مليار درهم بينما كان في عام ٢٠٠٥ حوالي ٤٨٥ مليار درهم، ومن المؤشرات الإيجابية ارتفاع الناتج المحلي الإسمي للقطاعات غير

النفطية من ٣١٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ إلى ٣٧٦ مليار درهم عام ٢٠٠٦ وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حوالي ٦٣ %.

ومن خلال متابعة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي الإسمي قطاعيا عام ٢٠٠٦ وباستبعاد قطاع النفط الخام، يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية قد بلغت ١٩،٥ % من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة بلغت ٧٣،٤ مليار درهم ، وهي تعد استجابة لجهود الحكومة والقطاع العام والخاص بالاهتمام بالصناعة ، حيث تطورت صناعات مشتقات النفط والأسمدة الكيماوية والألومونيوم وصناعة مواد البناء والصناعات الغذائية والأدوية ، بالإضافة إلى العديد من الصناعات المتوسطة والصغيرة التي أقيمت بالمناطق الحرة في مختلف الإمارات.

ويأتي قطاع تجارة الجملة والتجزئة ليمثل إضافة للناتج المحلي الإجمالي، حيث حقق ما نسبته ١٦،٦ % من الإجمالي وبلغ ٦٢،٥ مليار درهم وهو قطاع حيوي في عملية التنمية بما يقدمه من سلع استهلاكية أو وسيطة أو رأسمالية و أصبح قطاعا مؤهلا للتعامل مع المتغيرات المرتقبة في العلاقات التجارية العالمية طبقا للاتفاقيات الدولية.

وساهم قطاع العقارات ما نسبته ١٢،٢ % من الناتج المحلي وبقيمة بلغت ٤٦،١ مليار درهم وهو قطاع يوفر المساكن الملائمة للسكان في حضر وريف الدولة، كما يوفر الوحدات غير السكنية لتلبية متطلبات القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما ينسجم مع حجم النشاط الاقتصادي في الدولة.

ولا يزال قطاع الخدمات الحكومية بما يمثله من خدمات تعليميـــة وصـــحية وخدمـــــــــات الرعايـــة الاجتماعية والأمن والعدالة والثقافة، يحقق نسبة كبيرة في الناتج المحلي بلغـــت ١٠،٤ % وبقيمة بلغت ٣٩ مليار درهم مما يجعله حريصا على تقديم الخدمات بنفس الكفاءة والشمولية

كما حقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات ناتجا نسبته ١٠،٢ % وبقيمة بلغت ٣٨،٥ مليـــار درهـــم ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع باعتباره أحد ركائز التنمية بالدولة.

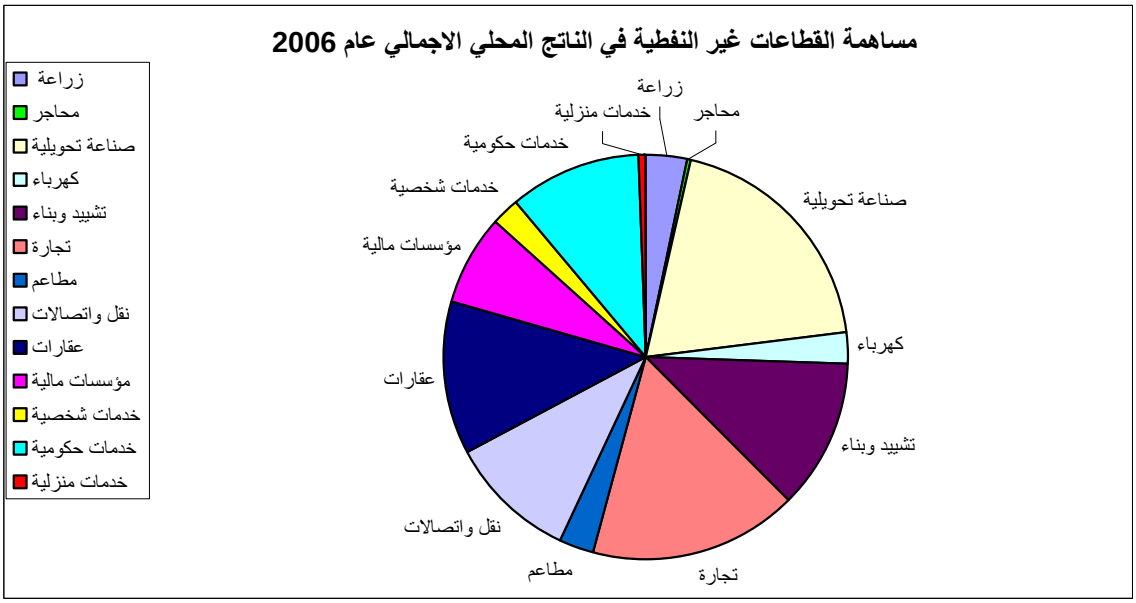

لقد أدركت الدولة أهمية الاستثمارات في التنمية الاقتصادية وبذلت كافة الوسائل لخلق قاعدة اقتصادية متوازنة من خلال تنمية القطاعات المختلفة و نشر الخريطة الاستثمارية لتشمل كافة أنحـــاء الإمـــارات. حيـــث تشهد الدولة نشاط استثماري على مستوى الحكومات المحلية في مشاريع متنوعة لتعزيز خدمات البنية التحتيه، كما تشجع القطاع الخاص ليساهم في البرامج الاستثمارية والدخول في مشروعات ذات طابع إنتـــاجي يـــضيف للمجتمع طاقات جديدة لخلق فرص عمل للمواطنين الخريجين الذين يزداد أعدادهم عاما بعد عام .

وتعطي الدولة اهتماما كبيرا للاستثمارات الأجنبية من خلال وضع القوانين والتسهيلات وخلق منـــاخ وبيئة استثمارية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، وتشجيع الشركات العالمـــــــية للدخول للأسواق الإماراتية ، وخلال عام ٢٠٠٦ والأعوام القادمة ستشهد الدولة مزيدا من الاستثمارات الأجنبية بعد أن صنفت في المرتبـــة الثانية بين الدول العربية في مؤشرين للحرية الاقتصادية والشفافية الصادرين عن معاهد عالمية مرموقة .

وتشير بيانات عام ٢٠٠٦ أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الثابتة سنويا موزعـــة علـــى القطاعات المختلفة بهدف تحقيق التنمية المتوازنة، فقد نفذت الدولة استثمارات بلغت حوالي ١٢١ مليار درهـــم بمعدل نمو سنوي قدره ٢٩ % عما كان عليه في عام ٢٠٠٥، وبلغت نسبة الاستثمارات الثابتـــة إلـــى النـــاتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ نحو ٢٠% وهي نسبة تجسد حرص الدولة على المحافظة على مـــستوى مرتفـــع للنمو الاقتصادي.

لقد تأثر نمط الاستهلاك النهائي في الدولة بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية، حيث ارتفع الاســـتهلاك النهائي من ٢٩٢ مليار درهم عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦٥ مليار درهم عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي قـــدره ٢٥ %، وعند تحليل هيكل الاستهلاك النهائي عام ٢٠٠٦ يلاحظ أن الاستهلاك الحكومي بلغ حوالي ٦١ مليـــار درهـــم بنسبة ١٧ % والاستهلاك الخاص (العائلي) بلغ ٣٠٤ مليار درهم بنسبة ٨٣ % مـــن إجمـــالي الاســـتهلاك النهائي، وهذه القيمة الكبيرة هي نتيجة الزيادة المستمرة في السكان، والمستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتـــع به سكان الدولة، وتأثره كذلك بالزيادة في الأسعار التي شهدتها الدولة في عـــام ٢٠٠٦ بارتفـــاع الإيجـــارات وأسعار الوقود.

تلعب التجارة الخارجية دورا فعالا في اقتصاد دولة الإمـــارات وعلاقتـــه بالعـــالم الخـــارجي تـــصديرا واستيرادا ، وعلى ذلك فإن هذا المتغير يؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى حركة التنمية بشكل عام نظرا لمـــا تحتويه الواردات من سلع استهلاكية وسلع وسيطة ورأسمالية ، في حين أن الصادرات يـــشكل منـــتج الـــنفط الجانب الرئيسي منها .

هيكل التجارة الخارجية ٢٠٠٦

(القيمة بالمليار درهم)

الصادرات	القيمة	الواردات	القيمة
النفط الخام	١٧٨	الواردات السلعية	٢٨٣
المنتجات النفطية	١٨	واردات المناطق الحرة	٧٦
الغاز	٢٢		
صادرات أخرى	٢٨		
صادرات المناطق حرة	٨٠		
إعادة التصدير	١٦٢		
الإجمالي	٤٨٨		٣٥٩

تشير البيانات أن الفائض في الميزان التجاري حقق عام ٢٠٠٦ نحو ١٢٩ مليار درهم بينما كان عام ٢٠٠٥ نحو ١١٣ مليار درهم بنسبة زيادة قدرها ١٤ % وعند دراسة هيكل الصادرات نجد أن قيمة الصادرات من النفط الخام بلغت ١٧٨ مليار درهم بنسبة ٣٦% وإعادة التصدير بلغت ١٦٢ مليار درهم بنسبة ٣٣ % وصادرات المناطق الحرة ٨٠ مليار درهم بنسبة ١٦ % من إجمالي الصادرات السلعية عام ٢٠٠٦ .

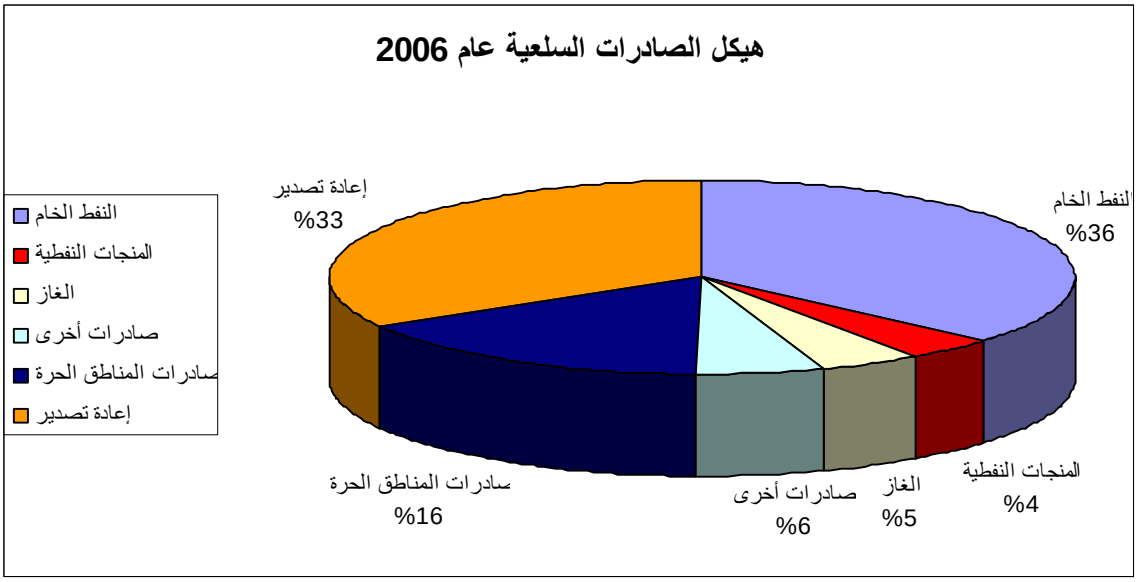

قضايا اقتصادية

تولي وزارة الاقتصاد أهمية خاصة لبعض القضايا الاقتصادية التي تؤثر في المجتمع والتي تراها الوزارة من منظور الرؤية المستقبلية أنها تعترض مسيرة التنمية ، وقد تحول دون تحقيق المزايا التي تسعى إليها القيادة السياسية لجعل إنسان الإمارات على أعلى مستوى معيشي بين شعوب العالم .

من تلك القضايا قضية حماية المستهلك التي لها انعكاساتها الاقتصادية على الفرد وعلى المجتمع ، فعلى الفرد تؤثر حماية المستهلك على مستوى المعيشة ، وعلى المجتمع تؤثر في مناخ الاستثمار التي تحرص الدولة على توفير عناصره لجذب مزيد من الشركات والاستثمارات الأجنبية ، من أجل ذلك قامت الوزارة بالسعي لإصدار القانون الاتحادي رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن حماية المستهلك واستحدثت إدارة بالوزارة لهذا الشأن . والقانون يضمن إعادة التوازن بين طرفي المعادلة التاجر والمستهلك ويحافظ على حقوقهم دون استغلال طرف لآخر ، و تعمل الوزارة من خلال إدارة حماية المستهلك على الإشراف على السياسة العامة لحماية المستهلك

ومراقبة حركة الأسعار والعمل على تحقيق المنافسة الشريفة ومحاربة الاحتكار والعمل مع الجهات المعنية في نشر الوعي الاستهلاكي حول السلع والخدمات وتعريف المستهلكين بحقوقهم. والإدارة تتلقى شكاوى المستهلكين وتتخذ الإجراءات بشأنها ويمكن أن تقدم الشكوى من المستهلك مباشرة، كما يمكن تقديمها من خلال جمعية حماية المستهلك.

واستكمالا لقضية الأسعار والاستهلاك وحساب التضخم فقد بدأت الوزارة في إجراء مسح إنفاق ودخل الأسرة (ميزانية الأسرة) وهو إحدى النتائج المستفاده من تعداد السكان الذي أجري عام ٢٠٠٥ ، فالوزارة حريصة على حساب نسبة التضخم، وكذلك التعرف على أنماط الإنفاق الاستهلاكي السائد بالدولة ، ومعرفة

متوسطات إنفاق الأســـــــرة والأفراد على السلع والخدمات والوقوف على العوامل المؤثرة في ذلك ، ونتعرف من خلاله على العبء الذي يتحمله المستهلكون نتيجة ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات ، ونتعرف علـــى توزيع الأسر والأفراد حسب فئات الدخل والإنفاق والمستوى التعليمي والجنسية والمهنة ، وكذلك تقــدير حجــم الطلب الحالي على السلع والخدمات والمساعدة على التنبؤ باحتياجات السكان المستقبلية من السلع والخدمات ، وقياس متوسطات الأجور وأثر ذلك على الإنفاق العائلي وتوفير البيانات التي تساعد في قياس مستوى التغذيــة والعوامل المؤثرة فيه ، وتوفير بيانات عن الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لأسر العينة.

كما يوفر المسح البيانات الأساسية لحساب خطوط ومؤشرات الفقر وخــصائص الفقــراء وتــوزيعهم الجغرافي على مستوى الإمارة، حيث يوفر هذا المسح بيانات عن كمية وقيمة السلع والخدمات التي تــستهلكها الأسر والتي من خلالها يمكن تقدير الاحتياجات الاساسية الغذائيــة وغيــر الغذائيــة لحــساب خطــوط الفقــر والمؤشرات الأخرى على مستوى الدولة والإمارة.

و سيوفر هذا المسح البيانات التي تساعد على تحقيق متطلبات تطبيق العملة الخليجية الموحــدة عــن طريق بيانات لمقارنة الأسعار في السنوات اللاحقة بأسعارها في سنة الأساس وكذلك وضع منهجيــة لحــساب التضخم.

كما أن هذا المسح يفي بوصيات خبراء الأمم المتحدة بشأن بناء قاعدة بيانات تعكس واقع الاقتــصاد ، و إجراء هذا البحث يأتي تنفيذا لقرار اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية لدول مجلس التعاون الخليجي .

ولقد بدأت المراحل التنفيذية للمسح منذ عدة أشهر وشارفت المرحلة التحضيرية على الإنتهاء وســيتم النزول ميدانيا (مرحلة العمل الميداني خلال الأسابيع القادمة وستستمر هذه المرحلة (عاما كاملا) حتى بداية العام ٢٠٠٨ ويتبعها مرحلة التبويب واستخراج النتائج حتى إبريل ٢٠٠٨.